

Distr.: General
2 June 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الستون

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والخمسون
البنود ٣٦ و ٣٧ و ٦٢ و ١٤٨ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين
إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة
الشرق الأوسط
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
للبحرين لدى الأمم المتحدة

يسرني أن أحيل طيه البيان المشترك الصادر عن الدورة الخامسة عشرة للاجتماع
الوزاري المشترك بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي الذي عقد
بالمنامة، مملكة البحرين، في ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة
في إطار البنود ٣٦ و ٣٧ و ٦٢ و ١٤٨ من جدول الأعمال، ومجلس الأمن.

(توقيع) توفيق أحمد المنصور

السفير

الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبحرين لدى الأمم المتحدة

البيان المشترك الصادر عن الدورة الخامسة عشرة للاجتماع الوزاري المشترك بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول الاتحاد الأوروبي الذي عقد في المنامة، بالبحرين، في ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥

١ - عُقدت بالمنامة في ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، الدورة الخامسة عشرة للمجلس المشترك المنشأ وفقا لاتفاق التعاون بين الجماعة الأوروبية من جهة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة قطر، دولة الكويت) من جهة أخرى.

وترأس وفد مجلس التعاون لدول الخليج العربية معالي الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس الوزراء، وزير الخارجية في مملكة البحرين ورئيس المجلس الوزاري التابع لمجلس التعاون. ومثل أمانة مجلس التعاون أمينه العام معالي السيد عبد الرحمن حمد العطية. وترأس وفد الاتحاد الأوروبي السيد جان أسلبورن، نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية والهجرة في لكسمبرغ ورئيس مجلس الاتحاد الأوروبي. ومثل اللجنة الأوروبية عضوا للجنة بينيتا فيريرو - والدنر وبيتر ماندلسون.

٢ - وعقد الاجتماع في جو ودي وبناء، وسبقه لقاء تحضيرى بين مسؤولين رسميين من الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون بروكسل في ٨ و ٩ آذار/مارس في إطار لجنة التعاون المشترك ومن أجل إجراء حوار سياسي بين المديرين الإقليميين.

٣ - تنفيذ اتفاق التعاون

شدد المجلس المشترك على عزمه السياسي المشترك على تعزيز العلاقات والتعاون في جميع المجالات إلى جانب المسائل التجارية والاقتصادية. وأيد الوزراء الاتفاقات التي جرى التوصل إليها في لجنة التعاون المشترك وأشاروا إلى المناقشات بين المديرين الإقليميين وأعربوا بشكل خاص، تمهيدا لاجتماعهم المقبل في عام ٢٠٠٦، عن استعدادهم المشترك لتحقيق تعاون معزز يشمل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية يجرى تكييفه تبعا لمصالح الأطراف، ويسعى إلى التكامل مع المبادرات الأخرى المتميزة عنه والموازية له في آن واحد.

ودعا الوزراء مسؤوليهم الرسميين إلى متابعة القضايا المتعلقة بالمجال الاقتصادي تحديدا وذلك من خلال عقد اجتماع لحوار اقتصادي جديد في حزيران/يونيه.

وبالإضافة إلى ذلك، رحب الوزراء بالتعاون الجاري في مجال الطاقة واتفقوا على أهمية تعزيز هذا العمل. وأخيراً، رحب الوزراء بقرار الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية تعزيز التعاون البيئي من خلال الاجتماعات المعقودة على هامش المؤتمرات الدولية لمناقشة قضايا تغير المناخ. ووافق الجانبان أيضاً على تكثيف الحوار بينهما بشأن المواضيع البيئية لاسيما في ما يتعلق بقضية تغير المناخ.

وأخذ المجلس المشترك علماً بالاقترح الذي قدمته قطر إلى منظمة التجارة العالمية والذي يدعو إلى إضافة الغاز الطبيعي ومشتقاته إلى قائمة السلع البيئية بالمنظمة.

٤ - المفاوضات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة

استعرض المجلس المشترك الشوط الذي قطعه مفاوضات منطقة التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية وأعربا عن التزامهما السياسي اختتام هذه المفاوضات دون مزيد من الإبطاء. ورحب الطرفان بما أحرز حتى الآن من تقدم وأشارا إلى المجالات التي ما زال يتعين إحراز مزيد من التقدم فيها في الجانبين التجاري والسياسي. ودعيا رؤساء المنظمات التابعة لكل منهما إلى العمل على إحراز تقدم سريع لا سيما في ما يتعلق بالخدمات والتعريفات الصناعية والمشتريات العامة. وأشارا أيضاً إلى التقدم المحرز وإلى أهمية التعجيل باحتتام المفاوضات المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان والإرهاب وأسلحة الدمار الشامل والمهجرة. وأشار المجلس المشترك إلى أن جميع هذه المفاوضات تشكل مشروعاً واحداً وانعكاساً حقيقياً لطبيعة العلاقات بينهما عموماً. واتفق الوزراء على ضرورة إجراء جولة جديدة من المفاوضات في الفترة من ٧ إلى ٩ حزيران/يونيه في بروكسل وعلى اتخاذ الخطوات اللازمة التي تكفل إفساح المجال بشكل كاف أمام تحقيق التبادل المطلوب في مجال تقديم العروض، لا سيما في ما يتعلق بالخدمات، بما يكفل إجراء مفاوضات مثمرة. كما أشار المجلس المشترك إلى تعهد الطرفين بذل قصارهما من أجل إنهاء المفاوضات في أبكر مرحلة ممكنة وقبل نهاية عام ٢٠٠٥ إذا أمكن. فمن شأن الإنجاز المبكر لمفاوضات اتفاق التجارة الحرة أن يشكل خطوة كبيرة في اتجاه إقامة علاقات أكثر رسوخاً بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون، على نحو ما أكد الاتحاد في مبادراته المتعلقة بالشراكة الاستراتيجية.

٥ - تبادل الآراء بشأن التطورات المستجدة في المنطقتين

رحب المجلس المشترك بتقرير مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن مؤتمر قمة مجلس التعاون المعقود بالمنامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ولاحظ التقدم المحرز في مختلف الميادين. بما في ذلك تكامل وتوحيد النظم والسياسات الاقتصادية (من خلال إقرار عدد من القوانين الموحدة في المجالين الزراعي والصناعي)، والإجراءات المشتركة في مجالات البيئة،

وحماية البيئة، ومواردها الطبيعية، والتطوير الشامل لقطاع التعليم، والتعاون القانوني، فضلاً عن التدابير التي اتخذها عدد من الدول الأعضاء في مجلس التعاون في مجال الإصلاح السياسي. وشدد المجلس المشترك في هذا الصدد على أنه ينبغي لعملية التنمية والتحديث في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية أن تكون نابعة من داخل الدول والمناطق المعنية، التي ينبغي أن تكون هي القيمة عليها.

وأعرب الاتحاد الأوروبي عن رأيه في الاتفاقات الثنائية المتعلقة بالتجارة الحرة بين فرادى الدول مع دول ثالثة أخرى. ويعتبر الاتحاد عمليات التكامل الاقتصادي الإقليمي أدوات هامة لتحقيق السلام والاستقرار والازدهار.

واستمع المجلس المشترك إلى تقرير للاتحاد الأوروبي عن التطورات التي يشهدها الاتحاد، بما في ذلك المعاهدة الدستورية وتوسيع الاتحاد فضلاً عن تقديم عرض عن الشراكة الاستراتيجية وما يترتب عليها من منافع للاتحاد والبلدان الشريكة.

٦ - تبادل وجهات النظر في المسائل السياسية موضع الاهتمام المشترك

استعرض مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي طائفة من القضايا السياسية الدولية والإقليمية موضع الاهتمام المشترك وتبادلاً وجهات النظر بشأن التطورات في المنطقتين بهدف دعم وتعزيز السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي، التي لا تزال تشكل أهدافاً مشتركة للسياسة الخارجية تكتسي أهمية رئيسية. وأعاد مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي تأكيد تصميمهما على مواصلة تطوير الحوار السياسي سعياً إلى إيجاد حلول مشتركة للتحديات المشتركة التي يواجهها كل من شعوبهما وأقاليمهما.

٦-١ القضايا الإقليمية

٦-١-١ التطورات في الشرق الأوسط

رحب مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي بالتطورات الأخيرة التي شهدتها الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني ولاسيما بالتعهد الذي قطعه الطرفان في مؤتمر قمة شرم الشيخ في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ بوقف جميع أعمال العنف بما في ذلك جميع أعمال الإرهاب، وبما يقابله من وقف لجميع العمليات العسكرية. وناشد مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي جميع الأطراف المعنية احترام هذا الاتفاق وطلباً إلى الأطراف الفاعلة في المنطقة والمجتمع الدولي توفير الدعم الكامل له. وشجعا الإسرائيليين والفلسطينيين بقوة على الإسراع في تنفيذ ما قطع من تعهدات في شرم الشيخ وعلى المضي في طريق الحوار والتفاوض السياسي.

فقد بدأ عام ٢٠٠٥ بإجراء انتخابات رئاسية فلسطينية ناجحة في ٩ كانون الثاني/يناير، واكتبت انتخابات بلدية لا تزال جارية، وستعقبها انتخابات تشريعية في تموز/يوليه من هذا العام. كما رحب مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي باجتماع لندن لدعم السلطة الفلسطينية الذي عقد في ١ آذار/مارس ٢٠٠٥ وبالتناج التي خلص إليها. وأكد الطرفان عزمهما على مواصلة تقديم دعمهما المالي للسلطة الفلسطينية من أجل تحقيق أهداف محددة ووفقا لشروط واضحة، وهو أمر أساسي لتوفير الدعم للإصلاحات المطلوبة وللمساعدة في تحضير السلطة الفلسطينية لتسلم زمام الأمور في المناطق التي تنوي إسرائيل الانسحاب منها.

كما رحب مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي بيوادر انسحاب إسرائيل من غزة ومن أجزاء معينة من شمال الضفة الغربية بوصفه مرحلة أولية من عملية تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط. وكررا تأكيد رأيهما الذي سبق لهما الإعراب عنه بأن مثل هذا الانسحاب يمثل خطوة نحو تطبيق خريطة الطريق شريطة أن يحدث في إطار خريطة الطريق وأن يشكل خطوة نحو تحقيق حل على أساس وجود دولتين، وألا ينطوي على نقل النشاط الاستيطاني إلى الضفة الغربية، وأن يجري تسليم منظم ومتفاوض عليه للمسؤولية إلى السلطة الفلسطينية، وأن تيسر إسرائيل عمليتي إعادة التأهيل وإعادة الإعمار في غزة. وينبغي تنسيق الانسحاب المقترح مع المجتمع الدولي بشكل مناسب بما في ذلك عن طريق لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، بما يسمح بالحفاظ على الأمن فضلا عن إنعاش غزة وتعميرها.

ويرحب مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي بالخطوات التي اتخذتها السلطة الفلسطينية لمعالجة قضية الأمن ويطلبان إليها مواصلة بذل جهودها في هذا المجال. ودعا الطرفان أيضا الحكومة الإسرائيلية إلى مواصلة اتخاذ التدابير الرامية إلى التخفيف من معاناة الفلسطينيين عن طريق رفع القيود المفروضة على حركتهم والعدول عن سياستها الاستيطانية وعن بناء ما يُعرف بالصور الأمني على الأرض الفلسطينية، بما في ذلك داخل وحول القدس الشرقية التي أقر الطرفان بفتوى محكمة العدل الدولية المتعلقة بها الصادرة في ٩ تموز/يوليه الماضي.

وأكد مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي مجددا التزامهما بأن يؤدي بذل جميع الجهود المذكورة أعلاه إلى حل متفاوض عليه ومقبول من الطرفين يقوم على أساس وجود دولتين ويفضي إلى دولة فلسطينية ديمقراطية ومستقلة تتوافر لها أسباب البقاء ومتصلة الأجزاء وذات سيادة تعيش جنبا إلى جنب بسلام مع إسرائيل ضمن حدود آمنة ومعترف بها. وأكدوا مجددا اعتقادهما بأن خريطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية،

والتي أيدتها قرار مجلس الأمن ١٥١٥ تمثل السبيل المفضي إلى تحقيق هذه النتيجة، وناشدا الطرفين الوفاء بالتزاماتهما بموجب خريطة الطريق. وأشار مع التقدير إلى البيان الصادر عن اللجنة الرباعية في أعقاب اجتماعها بلندن في ١ آذار/مارس ٢٠٠٥.

وأكد مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي موقفهما المشترك بأتهما لن يعترفا بأي تغيير يطرأ على حدود ما قبل عام ١٩٦٧ باستثناء التغييرات التي تجرى باتفاق الطرفين، وبأنه لا يمكن لأي من الآراء المعلنة بشأن الشكل المحتمل الذي قد تتخذه أي تسوية نهائية أن يستبق نتائج التفاوض على هذه التسوية. وأشار أيضا إلى أن مسألة اللاجئين والطريقة التي يمكن بها تحقيق حق العودة ما زالتا تشكلا أيضا قضية تتعلق بالوضع النهائي، وإلى أن خريطة الطريق تنص على أن أي اتفاق نهائي وشامل على الوضع الدائم ينهي الصراع العربي - الإسرائيلي يجب أن يتضمن حلا عادلا ومنصفا وواقعا ومتفقا عليه بشأن هذه المسألة.

واتفقا على أن قضايا الوضع النهائي هي موضع تفاوض واتفاق بين الطرفين ولا يجب استباق النتائج التي يمكن أن يتوصلا إليها. وتشاطرا الرأي أيضا بأنه ينبغي أن يتمخض عن المفاوضات الجارية بين الطرفين اتفاق على حدود آمنة ومعترف بها وفقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ و ١٣٩٧ و ١٥١٥. ويجب أن تشكل هذه القرارات وغيرها من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة الأساس لتسوية عادلة ودائمة للصراع.

وذكر مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي أن السلام العادل والدائم والشامل يجب أن يفي بالتطلعات المشروعة للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني وأن يشمل لبنان وسوريا. وناشدا أيضا جميع دول المنطقة بذل جميع الجهود في سبيل تعزيز السلام ومكافحة الإرهاب بجميع أشكاله.

وأشار مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي إلى المبادرة البناءة التي أطلقها سمو ولي العهد بالمملكة العربية السعودية الأمير عبد الله والتي حظيت بتأييد مؤتمر قمة جامعة الدول العربية في بيروت عام ٢٠٠٢، وأكدوا من جديد دعمهما لها. ورحبا بإعادة التأكيد الواضحة عليها في مؤتمر قمة جامعة الدول العربية الذي عُقد في الجزائر العاصمة يومي ٢٢ و ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٥.

وكرر مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي تأكيد إدانتهم القوية القاطعة لعملية التفجير المروعة التي حصلت في بيروت في ١٤ شباط/فبراير والتي أودت بحياة رئيس مجلس الوزراء السابق، رفيق الحريري، وممدنين أبرياء آخرين.

وأعربا عن تعازيهما القلبية لعائلة رفيق الحريري ولعائلات الضحايا والجرحى الآخرين. وستظل ذكرى رفيق الحريري حية لجهوده في سبيل إعادة إعمار لبنان ولتمسكه باستقلال وسيادة هذا البلد.

وأطلع مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي على نتائج التحقيق الذي أجرته الأمم المتحدة وأيدا إنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة تتمتع بالسلطة التنفيذية اللازمة.

وأكد مجددا دعمهما لسيادة لبنان واستقلاله وديمقراطيته، وشددوا على أهمية إجراء انتخابات حرة وعادلة دون تدخل أو تأثير أجنبيين. ورحب المجلس المشترك بقرار سوريا الانسحاب من لبنان قبل نهاية نيسان/أبريل في إطار تطبيق قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ واتفاق الطائف.

٦-١-٢ التطورات المتعلقة بالشراكة الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي مع دول البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط

انتهز مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي الفرصة لاستعراض التطورات المتعلقة بـ "الشراكة الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي مع دول البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط" التي اعتمدها المجلس الأوروبي في حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وعرض الاتحاد الأوروبي لمحة عامة عن هذه الشراكة وقدم تحليلا لعمل الاتحاد حاليا مع البلدان المعنية مقترحا وضع عناصر أساسية لهذه الشراكة. كما رحب الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون بالأهمية التي يحظى بها التشاور مع الشركاء الإقليميين في الفترة الحالية. وأعربا عن تطلعهما بشوق إلى مواصلة الاتصالات في الفترة المقبلة، وإلى استكشاف القدرات الكامنة التي تنطوي عليها الشراكة الاستراتيجية من أجل تعزيز العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون.

٦-١-٣ الحوار الأمني في منطقة الخليج

تبادل مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي الآراء بشأن القضايا الأمنية. واتفقا على أن ارتفاع وتيرة الصراعات الإقليمية والحدودية والإرهاب الدولي والجريمة المنظمة وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأسلحة الدمار الشامل يشكل تهديدا خطيرا للأمن ولا يمكن احتواؤه إلا بزيادة التعاون الدولي والإقليمي في هذه المجالات. وسلم الطرفان بأن الأمن والاستقرار من العوامل التي لا غنى عنها للتنمية السلمية داخل البلدان وفيما بينها على السواء، فضلا عن تحقيق التكامل الإقليمي.

وعرض الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد تجربته الخاصة في مجال تدابير بناء الثقة في إطار نظم التعاون الجماعي بشأن الأمن الإقليمي.

٦-١-٤ إيران

رحب مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مع إيران في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بشأن القضايا النووية والتعاون في المستقبل إثر مفاوضات أجريت مع فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة وبدعم من الممثل السامي للاتحاد الأوروبي. كما رحبا بقرار إيران المتعلق بالوقف الطوعي لجميع الأنشطة ذات الصلة بالتخصيب وأنشطة إعادة المعالجة وأكدوا أهمية استمرار هذا الوقف أثناء التفاوض لوضع ترتيبات طويلة الأجل. وحثا إيران على التعاون العملي والكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لحل جميع المسائل المتعلقة بروح من الشفافية التامة، وعلى التصديق على البروتوكول الاختياري للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأعرب مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي عن دعمهما الكامل لمواصلة الجهود من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن الترتيبات طويلة الأجل.

أعرب الجانبان عن القلق إزاء الافتقار إلى التقدم نحو إيجاد حل للتزاع الإقليمي بين دولة الإمارات العربية وإيران بشأن جزر أبو موسى وجزيرتي طنّب. وأعربا من جديد عن تأييدهما لإيجاد حل سلمي للصراع وفقا للقانون الدولي إما عن طريق مفاوضات مباشرة أو بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.

٦-١-٥ العراق

قدم مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي تهنيتهما للشعب العراقي إزاء الانتخابات التي جرت في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ ووجهتا التحية إلى العراقيين على ما أبدوا من شجاعة وحماسة وتصميم على المشاركة في الانتخابات بالرغم من صعوبة الحالة الأمنية. كما أكدوا دعمهما المستمر للشعب العراقي وأكدوا من جديد استعدادهما للعمل مع الجمعية الوطنية الانتقالية ومع الحكومة الانتقالية عند تشكيلها. وشددوا على أهمية تحقيق أكبر قدر من الشمول في العملية الانتقالية. وأكد الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون من جديد الأهمية التي يوليها لمواصلة تنفيذ المراحل التالية المبينة في قرار مجلس الأمن ١٥٤٦، ولا سيما صياغة دستور دائم للعراق، يفضي إلى تشكيل حكومة منتخبة دستوريا بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ورحب مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي في هذا الصدد بتعيين رئيس ونائبين للرئيس للجمعية الوطنية الانتقالية مؤخرًا.

ودعا الجانبان جميع الأطراف في العراق إلى العمل لإقامة عراق آمن ومستقل ومزدهر وديمقراطي، يعيش في سلام مع جيرانه، ويحترم القانون الدولي وحقوق الإنسان، ويتعاون بشكل منمّر مع جيرانه، ويحافظ على سيادته الإقليمية. وأكد مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي من جديد التزامهما المستمر بتقديم المساعدة لإعمار العراق بما في ذلك عن طريق

تقديم المساهمات المالية السخية والإعفاء من الديون. وأكد مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي من جديد أهمية الدور الرئيسي الذي تلعبه الأمم المتحدة وأعربا عن دعمهما لإنشاء مرفق الصندوق الدولي لإعادة إعمار العراق.

ورحب الجانبان بالبيان الختامي للاجتماع السابع لوزراء خارجية البلدان المجاورة للعراق الصادر في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ بعمان، والذي تضمن اتفاقها على تكثيف التعاون فيما بينها. كما رحبا بالبيان الختامي للاجتماع الوزاري الدولي للبلدان المجاورة للعراق ومجموعة البلدان الثمانية والصين الصادر في شرم الشيخ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

وكرر مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي الإعراب عن شجبهما التام للهجمات الإرهابية وأعمال القتل وأخذ الرهائن المرتكبة في العراق. كما أعربا عن أسفهما لأن حملة العنف الإرهابي في العراق تطيل أمد معاناة الشعب العراقي وتعوق إحراز تقدم سياسي وإعادة الإعمار في العراق. وأدانا أخذ الرهائن مهما كانت الأوضاع وناشدا المسؤولين عن أخذ الرهائن الإفراج عنهم فورا دون مساس بهم والامتناع عن ارتكاب أي نشاط من هذا النوع.

وأعرب المجلس المشترك عن إدانته الشديدة لقتل آلاف المواطنين العراقيين والأسرى الكويتيين ومواطني البلدان الأخرى مثلما كشفت ذلك المقابر الجماعية في سائر أرجاء العراق. وشددوا على أهمية تحميل المسؤولين في النظام العراقي المسؤولية وتقديمهم إلى المحاكمة عن هذه الجرائم البشعة.

٢-٦ القضايا العالمية

١-٢-٦ الإرهاب

كرر مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي إدانتها القوية والقاطعة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره أينما كان مصدره وأسبابه ودواعيه، كما أكدوا التزامهما التام بمكافحة الإرهاب وبالاحترام التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وما فتئت مكافحة الإرهاب تحظى بأعلى درجات الاهتمام في المحافل الدولية وعلى الصعيد الوطني. وأحاط الجانبان في هذا الصدد علما مع الاهتمام بالنتائج القيمة للمؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي انعقد في الرياض في الفترة من ٥ إلى ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ والذي تميّز بإجماع في الآراء بشأن الخطر الذي يمثله الإرهاب على السلم والأمن والاستقرار الدولي والحاجة إلى اتخاذ إجراءات متضافرة واسعة النطاق.

ورحب مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبلدان الاتحاد الأوروبي بالنتائج الإيجابية للحلقة الدراسية المشتركة الثانية لبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبلدان الاتحاد الأوروبي المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب والتي انعقدت في أبوظبي يومي ٥ و ٦ آذار/مارس ٢٠٠٥. وفي تلك الحلقة الدراسية، أكدت بلدان مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي من جديد موقفها الثابت المتمثل في إدانة الإرهاب وتمويل الإرهاب. كما أعربت تلك البلدان عن التزامها التام بتشجيع الامتثال العالمي لجميع اتفاقيات الأمم المتحدة الاثني عشرة وبرتوكولاتها المتعلقة بالإرهاب وتنفيذها تنفيذا كاملا بما فيها اتفاقية الأمم المتحدة لقمع تمويل الإرهاب وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالإرهاب، فضلا عن التوصيات الأربعين لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال. وحددت الحلقة الدراسية أيضا الخطوات التي اتخذتها بلدان مجلس التعاون والنظم القائمة في هذه البلدان لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. وأكد الاتحاد الأوروبي تصميمه على التوصل بسرعة لاعتماد التوجيه الثالث المتعلق بغسل الأموال وذكر عددا من المبادرات الجارية الأخرى المتعلقة بحملة الأموال والتحويلات البرقية. وأكدت الحلقة الدراسية أهمية مواصلة المناقشات وتبادل المعلومات بشأن القضايا ذات الصلة مثل التبرعات الخيرية، والنظم غير الرسمية لتحويل الأموال، والحاجة إلى التعاون الوثيق على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

وأكد المجلس المشترك على أهمية مواصلة الحوار بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي ووافق على عقد اجتماعات للخبراء على أساس منتظم في بلدان مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي. وعرضت دولة قطر استضافة إحدى الحلقات الدراسية المقبلة التي سوف تركز على الجوانب العملية للتعاون وتبادل أفضل الممارسات. ورحب المجلس المشترك باستضافة مملكة البحرين للمكتب الإقليمي لمكافحة غسل الأموال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفقا لاتفاق تم التوصل إليه مع فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

٦-٢-٢ حقوق الإنسان

أكد مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي من جديد أهميتهما يتقاسمان قيما عالمية تتمثل في احترام حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية التي تشكل العنصر الأساسي لعلاقتهم. ورحبا بالتطورات الأخيرة المتعلقة بالهيئات التمثيلية بالمنطقة، بما فيها ما يتصل بالشورى. وأشارا إلى التزام جميع الدول، على النحو المعرب عنه في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي انعقد في فيينا في عام ١٩٩٣، بأن حقوق الإنسان هي حقوق عالمية مترابطة ومتشابكة ولا يمكن تجزئتها. وحدد الطرفان التزامهما بتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان. وأعرب الجانبان عن التزامهما بترويج القيم العالمية التي يتشاطران الإيمان بها مع مراعاة أهمية الخصائص الوطنية

والإقليمية والأسس التاريخية والثقافية والدينية المختلفة. وأكد مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي على أهمية الاحترام والتسامح فيما بين الشعوب ووجهها الدعوة إلى جميع أعضائهما إلى مكافحة أي نوع من أنواع التطرف أو التعصب أو التمييز، وإلى تعزيز التفاهم فيما بين شعوبهم وأديانهم وثقافتهم. كما أعربا عن استعدادهما المشترك لتعزيز الحوار بينهما وتحقيق تعاون ملموس بشأن حقوق الإنسان، وقدمتا الدعوة إلى المسؤولين لتقديم اقتراحات. ومنذ انعقاد الاجتماع الأخير للمجلس المشترك، تم إنشاء منظمات غير حكومية مسؤولة عن حقوق الإنسان في معظم بلدان مجلس التعاون كما أنها مسؤولة عن الإشراف على تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة وقوانين البلدان المعنية.

ورحب المجلس المشترك بمبادرة دولة قطر لاستضافة مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لجنوب غربي آسيا والمنطقة العربية.

٦-٢-٣ عدم الانتشار

أعرب مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي عن قلقهما العميق إزاء استمرار انتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية ووسائل إطلاقها معتبرين ذلك واحدا من أشد الأخطار التي تتهدد السلم والأمن والتنمية. وأكدوا من جديد تصميمهما على دعم جميع الجهود للقضاء على انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها من قبل الدول والجهات غير التابعة للدول، ورحبا في هذا السياق باعتماد قرار مجلس الأمن ١٥٤٠. كما رحبا كذلك بالأنشطة المضطلع بها في سياق المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، وناشدا جميع الدول التي لم تؤيد بعد مبادئ الحظر في المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار لأن تفعل ذلك. وإضافة إلى ذلك، أشارا إلى الهدف المتمثل في إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها، يمكن التحقق منها بفعالية، في الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج.

وأكدوا في هذا السياق على أهمية الامتثال لتنفيذ المعاهدات والاتفاقيات القائمة لترع السلاح وعدم الانتشار والالتزامات الدولية الأخرى. وأولى الجانبان أهمية لإضفاء الطابع العالمي على الصكوك الدولية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها من خلال التوقيع والانضمام والتصديق، حسب الاقتضاء، على جميع الصكوك ذات الصلة. وفي هذا الصدد ناشدا جميع البلدان التي لم تصبح بعد أطرافا في المعاهدات ذات الصلة، بما فيها معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقيات مكافحة الأسلحة البيولوجية والكيميائية، التوقيع والتصديق عليها في أقرب وقت ممكن. كما أعربا عن تشجيعهما لجميع الدول في الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد إلى مدونة لاهاي لقواعد

السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية أن تفعل ذلك، وعلى إبرام وإنفاذ البروتوكولات الإضافية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ودعا مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي جميع بلدان الشرق الأوسط إلى إنشاء نظم فعالة لمراقبة الصادرات الوطنية ومراقبة عبور السلع والتكنولوجيات ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك ضوابط الاستخدام النهائي.

٧ - واتفق على أن يُعقد الاجتماع السادس عشر للمجلس المشترك في الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٦.